

281- فقه النوازل - للشيخ عامر بهجت - إعادة العضو

المقطوع حداً أو قصاصاً

عامر بهجت

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين أما بعد فما زلنا مع منظومة فقه النوازل وصلنا إلى الجنائيات والقضاء - [00:00:00](#)

واول مسألة في هذا الباب هي مسألة زراعة العضو المقطوع في حد او قصاص صورة المسوأة لو فرضنا ان شخصا سرق واستكمel شروط اقامة حد السرقة فقطعت يده فهل يجوز له - [00:00:18](#)

ان يعيد اليد المقطوعة مرة اخرى عبر عملية جراحية تزرع فيها هذه اليد المقطوعة بحد السرقة هذه صورة مثال على العضو المقطوع. وقد يقال هذا ايضا بي حد قطاع الطريق تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف - [00:00:43](#)

فهل يجوز ان يعيدوا اليد والرجل المقطوعة بعملية زراعة للعضو آآ هذا بالنسبة للحد بالنسبة للقصاص اذا فرضنا ان شخصا جنى على اخر بقطع يده فقطعت يد هذا الجاني هل يجوز له ان يردها مرة اخرى بالزراعة - [00:01:06](#)

هذا هي المسوأة. قال الناظم ومنعوا زراعة المقطوع في حد نوف قود مشروع الا اذا اعاده المجنى عليه او رضيه الولي يقول ومنعوا زراعة المقطوعين وقد نص على هذا المنع والمنع هنا معناه التحرير - [00:01:33](#)

وعدم الجواز اه نص على عدم الجواز في هذه المسوأة المجمع الفقهي الدولي التابع لمنظمة التعاون الاسلامي وذلك في قراره الصادر في عام الف واربع مئة وعشرة قوله ومنعوا زراعة المقطوع في حد. ومثلك في [00:02:01](#)

المقطوع هنا صفة والموصوف محذوف وهو العضو ومنع زراعة العضو المقطوع في حد كما مثلنا بحد السرقة او حد قطاع الطريق مثلا او في قود القود هو القصاص. في قود مشروع في قصاص مشروع - [00:02:25](#)

وكلمة مشروع ستبين لنا فائدتها ما فائدتها قولنا قصاص مشروع؟ هل هناك قصاص غير مشروع نقول هذه الكلمة تبين انه لو حصل قصاص غير مشروع بسبب خطأ في الحكم او خطأ في تنفيذ الحكم - [00:02:44](#)

فان هذا القصاص لم تبين انه غير مشروع فانه يجوز حينئذ اعادة زراعة العضو. كما نص عليه المجمع في قراره في الفقرة الثالثة ثم استثنى البيت الثاني من هذا المنع صورتين - [00:03:10](#)

الصورة الاولى قال الا اذا اعاده المجنى عليه الا اذا اعاده المجنى عليه اذا اعاد المجنى عليه العضو. وصورة ذلك في القصاص اذا فرضنا ان شخصا قطع يده ثم اعاد اليد المقطوعة - [00:03:32](#)

ف ايضا شخص قطع جاء شخص جنى على شخص فقطع يده ثم اقتضى منه فاعاد المجنى عليه يده جاز للجاني ان يعيد يده لأن هذا لا يتنافى مع المماثلة والعدل واضح؟ مثلا زيد - [00:03:51](#)

قطع يد عمرو فقطع يد زين ثم اعاد عمرو يده بزراعة يجوز لزيد الجاني ان يعيد يده بالزراعة. واضح نعم هذه الحالة الاولى التي تجوز. الحالة الثانية قال او رضيه الولي - [00:04:11](#)

اي ولـ الجنـيـة ولـ الجنـيـة فيـ القـصـاصـ فيما دونـ النـفـسـ هوـ المـجـنـيـ عليهـ نـفـسـهـ يـعـنـيـ اذاـ اـعـادـ المـجـنـيـ عليهـ اوـ رـضـيـهـ الـوـليـ ولـ الجنـيـةـ فـاـذـنـ المـجـنـيـ عـلـيـهـ لـلـجـانـيـ انـ يـعـيـدـ يـدـهـ

- [00:04:34](#)

لـلـنـاـ منـعـناـ مـنـ ذـلـكـ مـنـ بـاـبـ الـعـدـلـ وـتـحـقـيقـ التـمـاـلـ وـهـذـاـ حـقـ لـاـنـ اـصـلـاـ القـصـاصـ. القـصـاصـ نـفـسـهـ حـقـ لـلـمـجـنـيـ عـلـيـهـ لـهـ اـنـ يـعـفـوـ عـنـهـ هـذـاـ

فانصه هذه المسألة ونص قرار المجمع الفقهي كما قلنا مجمع - 00:04:58

منظمة التعاون الاسلامي الصادر عام الف واربع مئة وعشرة قال وبمراعات مقاصد الشريعة من تطبيق الحد في الزجر والردع والنکال وابقاء للمراد من العقوبة بدوام بها للعبرة والعظة وقطع دابر الجريمة - 00:05:18

ونظرا الى ان اعادة العضو المقطوع تتطلب الفورية في عرف الطب الحديث فلا يكون ذلك الا بتواطؤ واعداد طبي خاص ينبغي عن التهاون في جدية اقامة الحد وفعاليته قرر ما يلي - 00:05:38

اذا هذه تعليمات والتمسك بمقاصد الشريعة وما الى ذلك قرر ما يلي ثلاثة امور. الامر الاول لا يجوز شرعا اعادة العضو المقطوع تنفيذا للحد لأن في بقاء اثر الحج تحقيقا كاملا للعقوبة المقرة شرعا - 00:05:56

لا يجوز شرعا اعادة العضو مقطوع تنفيذا للحد. لأن في بقاء اثر الحد تحقيقا كاملا للعقوبة المقرة شرعا. اذا دليلهم في ذلك هو تعليمهم هو تحقيق العقوبة نعم ومنعا للتهاون في استيفائها وتقاديا لمصادمة حكم الشرع في الظاهر. الشرع قال اقطعوا اليه. انت تقول تقطع ثم ترد - 00:06:16

فكان في ذلك يعني تحايل على الشرع الثاني في الكلام المجمع رقم اثنين بما ان القصاص قد شرع لاقامة العدل وانصاف المجنى عليه. اذا الفقرة الاولى كانت عن الحد. الفقرة الثانية عن القصاص - 00:06:43

بما ان القصاص قد شرع لاقامة العدل وانصاف المجنى عليه وصونه وصوني حق الحياة للمجتمع وتوفير الامن والاستقرار فانه لا يجوز اعادة عضو استئصال تنفيذا للقصاص الا في الحالات الاتية او التالية - 00:07:02

الف ان يأذن المجنى عليه بعد تنفيذ القصاص كما قلنا. في قولنا الا اذا الحالة الثانية اعاده او رضيه الولي. اذ يأذن المجنى عليه بعد تنفيذ القصاص في اعادة العضو المقطوع من الجاني - 00:07:20

او رضيه الولي هذه طبعا القرار يقول ان يأذن المجنى عليه وانت قلت في النظر او رضيه الولي. نقول لأن الولاية اصلا ولها الجنائية في الجنائية على ما دون النفس هي ايش - 00:07:36

هي للمجنية عليه هو المجنى عليه نفسه الحالة الثانية من حالات الجواز ان يكون المجنى عليه قد تمكنا من اعادة عضوه المقطوع. وهذا معنى قولنا الا اذا اعاده المجنى عليه - 00:07:51

رقم ثلاثة في قرار المجمع قال يجوز اعادة العضو الذي استؤصل في حد او قصاص بسبب خطأ في الحكم او في التنفيذ وهذا الذي اشرنا اليه في النظم بقولنا في قواد مشروعى - 00:08:06

هذا ما يتعلق بهذه المسألة وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين - 00:08:19